

الفصل الثالث

السياسات الثقافية ومؤسساتها



السياسات الثقافية ومؤسساتها

تنظر الدولة للسياسة الثقافية على أنها مشروع تنمية متكامل وأداة للتغيير والتحول، تتبلور من خلالها الهوية الوطنية ويتحقق عبرها الاندماج الوطني. وقد أعلنت الحكومات المتعاقبة سياسات ثقافية تتحرك أفقياً باتجاه تحديث المجتمع من خلال مؤسسات بديلة للمؤسسات التقليدية، إلا أن خطابها التحديثي التتموي أهم في استمرارية التوجه التقليدي ثقافياً وسياسياً، وأظهر في حالات كثيرة تعارضاً بين سياسات الدولة ومشاريعها التحديثية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، كما عكس نفسه على المجتمع وقضاياها التي تدور في مجملها حول إشكالية التحديث والتنمية ومحتواها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي.

ولم تحظ السياسات الثقافية في اليمن - وحتى وقت قريب - بالاهتمام اللازم، مما نتج عنه قصور واضح في إدارة العمل الثقافي ومؤسساته وفعالياته، والذي أبرز كذلك خضوع الثقافة للمبادرات السياسية ومتطلباتها الآنية. لذلك، لم تظهر السياسة الثقافية كمجموعة مبادئ عملية ونظم إدارية ومالية مستقلة، تمثل منطلقاً لعمل الدولة الثقافي وتهدف إلى إشباع الحاجات الثقافية تبعاً لقيم المجتمع والأهداف والخيارات التي تقرها مؤسسات الدولة على الصعيد الوطني وبالتفاعل والشراكة مع المجتمع.

3-1:

3-2:

همش غياب السياسة
الثقافية المتكاملة دور
الثقافة في عملية
التنمية والتغيير
الاجتماعي

وقد همّش غياب السياسة الثقافية المتكاملة مع سياسات وخطط التنمية الشاملة في اليمن، دور الثقافة في عملية التنمية والتغيير الاجتماعي، مما انعكس سلباً على الوضع الثقافي، حيث عملت مشاريع التنمية الاقتصادية في بعضها إلى تعريض التراث الثقافي للخطر. كما ظهر غياب السياسة الثقافية واضحاً على واقع النشاط الثقافي والذي تمثل في أعمال مجتزأة لا تراعي الاحتياجات الثقافية للمجتمع أو التوجهات الثقافية العامة، ولا تساعد على تحقيق التنمية الثقافية أو النظر إلى العملية الثقافية كعملية تراكمية طويلة الأمد.

السياسات الثقافية

الخطة الشاملة للثقافة اليمنية

شكلت في الأشهر الأخيرة من فترة الإعداد لإعلان دولة الوحدة في عام 1990، لجنة وطنية من وزارتي الثقافة في الشطرين السابقين لصياغة خطة شاملة للثقافة في اليمن الموحد. وقد جاءت هذه الخطة تعبيراً عن الرغبة في جمع الشتات الذي عانى منه اليمنيون رداً من الزمن، واستوعبت في طياتها ظروف قيام الوحدة وطموحاتها وأهدافها العامة، وبالتالي عكست في مجملها عموميات وشعارات منطلقة من وجدان شديد التدفق. ومع ذلك، مثلت الخطة الشاملة جزءاً مهماً من ملامح الثقافة اليمنية لدولة الوحدة، تجلّى فيها الانفتاح والتفاعل مع متغيرات وظروف الدولة الجديدة.

مثلت الخطة الشاملة
للثقافة لعام 1990
جزءاً مهماً من ملامح
الثقافة اليمنية لدولة
الوحدة

من أهم أسس الخطة الشاملة للثقافة أنها حق من حقوق المواطنين وركن أساسي في التنمية الشاملة

وقد أكدت الخطة في مقدمتها على أنها لا تحمل القول الفصل في قضايا الثقافة، وإنما هي مشروع يقوم على حقيقة أن المسألة الثقافية ميدان حوار حر وغير محدد، فضلاً عن سعيها للحفاظ على التنوع في إطار وحدة الثقافة الوطنية. وبينت الخطة استلزام أفكارها من الخطة الشاملة للثقافة العربية، نتيجة أن فترة التشطير قد أحدثت تشوهات في بنية الثقافة اليمنية وبيئتها. ووضعت الخطة مجموعة من الأسس تلتزم بها أهمها:

- أن الثقافة حق أساسي من حقوق المواطن تعمل المؤسسات الثقافية على توفيرها بكافة الوسائل.
- أن التنمية الثقافية ركن أساسي ومهم في التنمية الشاملة.
- تحقيق مبدأ ديمقراطية الثقافة على أساس التزام الدولة بتوفير فرص الثقافة للجميع وإعطاء الأسبقية للفئات المحرومة من المواطنين.
- ترجمة مبدأ المشاركة الشعبية في الحياة الثقافية.
- العناية باللغة العربية التي هي أداة امتلاك الإنسان اليمني لوجوده الحضاري.
- احترام العقل والاختيار وكل طرق التفكير.
- بناء الشخصية الوطنية لتكون الثقافة الوطنية مادته الجوهرية.
- إصدار التشريعات التي تكفل حرية الإبداع الثقافي وحماية المبدعين.
- التركيز على عنصر الرؤية الذاتية واستقلال الإرادة اليمنية التي أنتجت الثورة اليمنية.
- الاهتمام بالثقافة ومؤسساتها وتوجيهها نحو رعاية الفرد والجماعة.

الثقافة في الخطة الخمسية الثانية

اهتمت الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2005-01) بقطاع الثقافة من خلال وضع مجموعة أهداف وسياسات وفقاً لتشخيصها للوضع الثقافي وما

سعت الخطة الخمسية الثانية إلى نقل الثقافة من اهتمام على هامش التنمية إلى عنصر يحرك عملية التنمية

يواجهه من صعوبات، وكمرحلة أولى لتحقيق ما تهدف إليه الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025، والمتمثل في تطوير المؤسسات القادرة على تحقيق اختراقات ثقافية تنقل الثقافة من اهتمام على هامش التنمية إلى عنصر يحرك عملية التنمية ومجال للإبداع والإنتاج وجذب الاستثمار وخلق فرص عمل وبوابة من بوابات التواصل مع العالم المعاصر. والتزمت الحكومة

3-3:

2025

*
(2005-01).

في الخطة تبني السياسات والإجراءات التي ترتقي بالمستوى الثقافي في اليمن ومنها:

- إعادة النظر في هيكلية القطاع الثقافي.
- مراجعة التشريعات الثقافية لتواكب تحديث البناء المؤسسي وتعزيز دور السلطة المحلية ومتطلبات اتفاقية الملكية الفكرية في إطار السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تطوير مفهوم للثقافة اليمنية يستوعب التنوع.
- تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي في قضايا الثقافة والتراث.
- الانفتاح الحضاري على ثقافات وحضارات الشعوب والأمم في الآثار والمخطوطات والمواقع الأثرية.

- استكمال العمل في تحديث البنية التحتية والخدمات الأساسية في المدن التاريخية والحفاظ على طابع تلك المدن وعلى التراث المعماري.
- وضع برنامج متكامل لتطوير المتاحف.
- التأكيد على إدماج الثقافة في التنمية.
- العناية بالحرف التقليدية والأزياء الشعبية.
- الاهتمام بثقافة الطفل.
- الاهتمام بالتدريب والتأهيل للعاملين في القطاع الثقافي.

الثقافة وقطاعات التنمية الاقتصادية، والقطاعات الناشئة أو المستفيدة من الثقافة كالترفيه والإعلام والسياحة. وأغفلت الإستراتيجية أي دور للثقافة في مكونات التنمية البشرية الأخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان وتمكين المرأة... الخ. كما لم تول الإستراتيجية اهتماماً بالحرية الثقافية والتفاعل مع الثقافات الأخرى في ظل استحالة الانكفاء على الذات في عالم مفتوح اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

الإستراتيجية الوطنية للثقافة

أعدت وزارة الثقافة في عام 2003 مشروع الإستراتيجية الوطنية للثقافة، والتي تمثل مقترحات وتوصيات للتنمية الثقافية تهدف إلى تحديد السياسة الثقافية، وحماية وتعزيز التراث المادي وغير المادي وتنفيذ خطة لتطوير العمل الثقافي، وإعطاء التراث الثقافي دوراً وصوراً إيجابيين. واقترح المشروع عقد مؤتمر وطني لمناقشة أهداف السياسة الثقافية وتحقيق إجماع حول دور الثقافة وإدماجها بالسياسة التنموية. وتضمن المشروع مجمل الاهتمامات الثقافية وكذلك أولويات الإصلاح والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، والمتمثلة في أربعة محاور رئيسية هي:

- إصلاح المؤسسات الثقافية وتطويرها.
- التنسيق مع الأطراف الحكومية المعنية الأخرى.
- مشاركة المجتمع المدني.
- الشراكة مع المجتمع الدولي.

ووضعت الإستراتيجية جدولاً مقترحاً لأولويات العمل الثقافي للعامين 2004 و2005، ومن ذلك إعداد السياسة الوطنية للثقافة، ومشروع موقع المعلومات الثقافية على الانترنت، ومشروع سقطة الثقافة، ومشروعات القروض الصغيرة الداعمة للأنشطة الثقافية، ومشروع "رائد" للإنتاج السينمائي والفيديو، ومشروع ثقافة الطفل. كما حددت الإستراتيجية عناصر التداخل بين الثقافة وقطاعات التنمية، والتي اختصرتها بالدعوة إلى التنسيق بين قطاع العمل

قضايا الثقافة في برنامج الحكومة

اعتبر برنامج الحكومة الذي مُنحت الحكومة بموجبه الثقة من قبل مجلس النواب في عام 2003 الثقافة ركناً أساسياً في عملية التنمية. وبرز في هذا البرنامج الاهتمام بالتحضير لفعاليات وأنشطة بمناسبة اختيار صنعاء عاصمة للثقافة العربية لعام 2004. وقد بلغت تلك الفعاليات 789، منها 165 محاضرة وحلقة فكرية، و119 معرضاً للكتاب والفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية والحرف والمشغولات اليدوية، و112 فعالية للمسرح والسينما و61 للمؤتمرات والملتقيات والمهرجانات والقوافل. كما تضمنت الفعاليات نشر 394 كتاباً تضم مجموعات شعرية ومؤلفات فكرية وتاريخية ونقدية.

تعزز الاهتمام بقضايا الثقافة باختيار صنعاء عاصمة الثقافة العربية لعام 2004

2004		2004	
2004		2004	
3,060	480	2004	120
900	1,860		300

المؤسسات الثقافية واقعها ودورها الثقافي والتنموي المؤسسات والمنشآت الثقافية الرسمية

تعتبر الدولة مسؤولة بشكل أساسي عن تنظيم وإدارة العمل الثقافي، من خلال وزارة الثقافة والسياحة كجهة حكومية معنية بالنهوض الثقافي والإشراف على المؤسسات الثقافية الرسمية، وتقديم الدعم والعون للمؤسسات المدنية والأهلية التي تعمل بالحقل الثقافي. كما أنها الجهة المعنية بوضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط الثقافية، وتنفيذ مشاريع التنمية الثقافية عبر المؤسسات المتخصصة التابعة لها، فضلاً عن الأنشطة التي تقوم بها في ديوانها العام وفروعها في المحافظات. وتعاني وزارة الثقافة من مشكلات كثيرة تعطل قيامها بمهامها على الوجه المطلوب، أبرزها عدم استقرارها المؤسسي، والذي أربك دورها وأخل بعلاقتها مع المؤسسات التي تشرف عليها. وتشهد الوزارة في الوقت الحاضر تشابكاً للمهام والواجبات مع بعض الهيئات الثقافية العامة ومع وزارات ومؤسسات أخرى.

3-5:

ويتبع وزارة الثقافة والسياحة أربع مؤسسات ثقافية هي الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية، والهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات، والهيئة العامة للكتاب، والمؤسسة العامة للسينما والمسرح. ويخضع لهذه المؤسسات 66 منشأة، منها 19 مكتبة عامة، و8 مكاتب متخصصة للأطفال، و4 مكاتب متخصصة بالمخطوطات، و14 مركزاً ثقافياً،

واشتمل برنامج الحكومة أنشطة ثقافية أخرى تجاوزت مجرد إقامة أنشطة إلى تحقيق أهداف محددة مثل:

- التعريف بمكتنزات اليمن الحضارية والثقافية والتاريخية والأثرية ذات الطابع السياحي.
- استكمال البنية التحتية للمدن التاريخية وتوثيق موارثها الثقافي.
- إنشاء صندوق التنمية الثقافية من أجل حماية الآثار والمخطوطات وتشجيع الإبداع الفني.
- استكمال تطوير المتحف الوطني الشامل وكذلك متاحف مدن مأرب وسيئون وعدن وتعز.
- وضع برنامج لتطوير وتأهيل الحصون والقلاع التاريخية.

ورغم تكرار هذه الاتجاهات والمهام في غالبية البرامج الحكومية، فقد استكمل تنفيذ بعض منها فقط، وتحديدًا إنشاء صندوق التنمية الثقافية الذي يوفر موارد لتمويل المشاريع الثقافية، وتنفيذ مشاريع المحافظة على المدن التاريخية في صنعاء القديمة وبعض المدن التاريخية مثل شبام (حضر موت) وجبله وزبيد وذمار رغم القصور في بعض الجوانب، فضلاً عن إصدار ما يزيد عن 350 مطبوعاً خلال عام 2003 فقط.

ويستند النشاط الثقافي إلى المرجعيات العامة مثل المبادئ الوطنية والقومية والدينية وهي مبادئ عامة مهمة. كما يعتمد على الرؤية السياسية العامة للدولة الواردة في الخطط الخمسية أو بيان الحكومة، بالإضافة إلى توجهات الهيئات والمنظمات الدولية الداعمة لهذه الأنشطة والبرامج. غير أنه لا بد من التأكيد على ضرورة وضع سياسة ثقافية في اليمن تشترك في صياغتها القوى السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، ويتم الإجماع عليها واعتمادها كوثيقة أساسية لتنظيم النشاط الثقافي، إلى جانب إيلاء تنفيذها وطريقة توظيفها العناية الكافية.

ينبغي وضع سياسة
ثقافية يشارك في
صياغتها القوى
السياسية والاجتماعية
والمجتمع المدني

**تعاني المكتبات العامة
من نقص حاد في
الكتب والمخطوطات
التي مازالت حبيسة
البيوت والخزائن
الخاصة**

المكتبات عن 1,500 كتاب. وينخفض عدد المخطوطات عن 5,000 مخطوط في دور المخطوطات، والذي يعتبر منخفضاً مقارنة مع دول أخرى وحجم ما يمتلكه اليمن من ثروة وتراث ثقافي وكنوز المؤلفات في الفنون وعلوم المعرفة المختلفة التي ما زالت حبيسة البيوت والخزائن الخاصة، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى أجهزة تعنى بتدوين وتوثيق وحماية التراث خاصة التراث غير المادي مثل الموسيقى التقليدية والتراث الشفاهي والمعارف التقليدية واللهجات.

و21 متحفاً. وتفتقر المتاحف - باستثناء المتحف الوطني - لأبسط وسائل الحفظ والعرض، في حين يقتصر دور المراكز الثقافية على تنظيم الاحتفالات في المناسبات. كذلك، ومع تدني هذا العدد للمنشآت الثقافية ومحدودية انتشارها، فإن المكتبات العامة وأهمها دار الكتب بصنعاء والمكتبة الوطنية في عدن تعاني من قلة الكتب المتوفرة فيها، إذ لا يتجاوز عدد الكتب في جميع تلك المكتبات 180 ألف كتاب. كما لا يزيد عدد الكتب في بعض

جدول 1-3: المنشآت الثقافية في المحافظات لعام 2003

2	1	3	5	2	
2			1	1	
2	1			1	
3	1	1	1	2	
1	1			1	
3	1			2	
			1	2	
3					
2	1			2	
	1				
2	1			1	
	3			1	
	1			1	
				1	
	1			1	
1	1			1	
21	14	4	8	19	

**تتركز المنشآت
الثقافية في عدد محدود
من عواصم المحافظات**

المتخصصة بالأطفال. أما دور المخطوطات فلا توجد إلا في أمانة العاصمة ومحافظة حضرموت. وتفتقر نصف المحافظات إلى وجود متحف إقليمي، مع غياب تام لبعض المنشآت مثل المسارح المجهزة.

وتتركز المنشآت الثقافية كالمراكز الثقافية والمكتبات العامة في عواصم المحافظات إجمالاً، مع خلو بعض المحافظات من أي منشأة ثقافية. كما لا توجد بعض المنشآت المتخصصة إلا في عدد من المحافظات مثل المكتبات

لا بد من إعادة هيكلة وزارة الثقافة والسياحة والهيئات العامة ذات العلاقة

وفي إطار الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة الثقافة بعد إلحاق السياحة بها، وكضرورة لإعادة التوازن الوظيفي الذي فقد مع هيكل عام 2002، يتطلب الوضع إعادة هيكلة وإجراء التعديلات اللازمة للوائح التنفيذية للوزارة والهيئة العامة للآثار والمتاحف والهيئة العامة لحماية المدن التاريخية والهيئة العامة للكتاب في إطار مشروع للإصلاح المؤسسي. وينبغي أن يوفر الإصلاح المؤسسي لتلك الهيئات تواصلاً فعالاً لأنشطتها الثقافية ويحقق اللامركزية والتنظيم في مكاتب الوزارة بالمحافظات وفقاً لأحكام قانون السلطة المحلية رقم (4) لعام 2000.

ويؤدي تطبيق اللامركزية في أعمال وزارة الثقافة والسياحة إلى التواصل والتعاون - المنقطع حالياً - مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية ككل، وتحقيق الشراكة في إدارة وتنظيم النشاط الثقافي وحماية التراث. كما يساعد على توسيع دائرة المنشآت الثقافية ونشاطها على المحافظات، وفي الريف والحضر على حد سواء. وقد دعت الإستراتيجية الوطنية للثقافة إلى القيام بعدد من إجراءات الإصلاح للمؤسسات القائمة من النواحي التنظيمية والإدارية والقانونية من خلال ترشيد الجهاز الوظيفي، وإعادة توزيع الموارد البشرية، وتطبيق التشريعات، مع مراجعة بعض القوانين التي تنظم القطاع ومعالجة تنازعها مع قوانين منظمة لقطاعات أخرى تتداخل معها. كما اقترحت الإستراتيجية إنشاء هيئات تسيقية جديدة، منها مجلس يتألف من قيادات الوزارة والهيئات العامة التابعة لها.

الجهاز الوظيفي والموارد المالية

تعاني وزارة الثقافة والسياحة والهيئات التي تشرف عليها من تضخم وظيفي، مع افتقارها إلى الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة العمل الثقافي. ويبلغ عدد الموظفين في ديوان الوزارة ومكاتبها في المحافظات حوالي ألفي موظف يعمل الجزء الأكبر منهم دون طاقتهم. وتكشف البيانات أن نسبة كبيرة من موظفي الوزارة والهيئات الثقافية ينقصهم التأهيل والخبرة لأداء مهامهم، ولا تتوفر لهم إمكانيات وفرص تدريب داخلية أو خارجية.

تعاني وزارة الثقافة والسياحة من تضخم وظيفي ونقص حاد في الكوادر المؤهلة

كما تعتمد إدارة العمل الثقافي على الموظفين الإداريين، في حين أن التعامل المباشر مع قضايا الثقافة يحتاج إلى متخصصين يجسدون العلاقة مع المثقفين وإشراكهم في إدارة العمل الثقافي من خلال إنشاء هيئات جديدة مثل المجلس الأعلى للثقافة والفنون والأدباء، وإيجاد جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية وغيرها.

ويستلزم إصلاح الجهاز الوظيفي وبناء القدرات، إعادة تنظيم العمل وتوزيعه وفقاً للقدرات والمؤهلات، ووضع برامج تدريبية لتنمية المهارات، تغطي متطلبات إدارة العمل الثقافي من جهة، واعتماد مبدأ التكاملية في إستراتيجية الثقافة من جهة أخرى. وينبغي تسيق الجهود بين وزارة الثقافة والوزارات والمؤسسات الأخرى مثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الأوقاف والإرشاد ووزارة الشباب والرياضة، وما يتصل بهذه الوزارات من مراكز ومعاهد ومؤسسات، بهدف توحيد الجهود وتوسيعها على أوسع نطاق جغرافياً وديموغرافياً.

وبلغ الإنفاق العام من موازنة الدولة على قطاع الثقافة حوالي 1,481 مليون ريال في عام 2003، ونسبة 0.23% من إجمالي الإنفاق العام، موزعاً بين مرتبات وأجور للجهاز الوظيفي والإداري (26%)، واستثمار في تجهيزات ومباني (30%)، ومطبوعات ومنشورات (3%)، والباقي لدعم المنشآت والمؤسسات ومصاريف جارية أخرى. وخصص 13.2% لقطاع السياحة من إجمالي المعتمد للوزارة والهيئات التابعة لها في العام ذاته. ويتبين أن تلك الموارد لا تكفي لتغطية تكاليف تشغيل الوزارة ومؤسساتها والتوسع في الأنشطة التي تترجم سياسات القطاع بشكل عام. كما أن هذه النسبة المخصصة للثقافة لا تمثل شيئاً يذكر مقارنة بقطاعات أخرى من جهة، وبما تنفقه على الثقافة دول أخرى مقاربة لليمن اقتصادياً من جهة أخرى، فضلاً عن تفاوت نسب الإنفاق داخل قطاع الثقافة نفسه، وما يترتب على ذلك من مشكلات تنظيمية وإدارية وفنية، سواء على المستوى المركزي للوزارة والهيئات التابعة لها أو في إطار السلطة المحلية.

لا توجد منشآت ثقافية استثمارية للقطاع الخاص بالمعنى الحقيقي

فضلاً عن عدم وجود خبرة ولا بنية تحتية مشجعة للاستثمار. فعندما سلمت الحكومة بعض المنشآت الثقافية كدور السينما إلى القطاع الخاص، اتجه الاستثمار في تلك المنشآت إلى المضاربة العقارية.

وفي الوضع الحالي، لا توجد منشآت ثقافية استثمارية للقطاع الخاص بالمعنى الحقيقي. وتتشط في تقديم الخدمات الثقافية بعض المؤسسات الأهلية والمدنية غير الربحية التي تمول من قبل أفراد أو شركات تجارية، أو تحصل على دعم من المنظمات الدولية. وقد وفر المناخ الديمقراطي الذي ترافق مع قيام دولة الوحدة للمجتمع الأهلي مجالاً للمساهمة في النشاط الثقافي وإنشاء المؤسسات الثقافية التي بلغ عددها حوالي 122 مؤسسة حتى عام 2003، رغم أن أغلبها لا يقوم بأي نشاط ولا توجد لها مقرات.

3-7:

1996

يحتاج المجتمع إلى منتجي فكر يمارسون النقد المبدع والخلاق باستقلالية

ويحتاج المجتمع إلى منتجي فكر يمارسون النقد المبدع والخلاق باستقلالية، بالإضافة إلى إبراز فاعلية الإنتاج الفكري والإنساني من خلال الممارسات العقلانية في الشأن العام. ويعتبر اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين أهم منظمات المجتمع المدني وأكثرها فاعلية في الجانب الثقافي منذ تأسيسه في عام 1972، وهو أول اتحاد يضم أعضاء من شطري اليمن قبل إعادة تحقيق الوحدة، حيث كان وما يزال يمارس نشاطه باستقلالية تامة وبعبداً عن تأثيرات العمل السياسي. وقد ساعد تبني هذا الموقف للاتحاد على الاحتفاظ باستقلاليته والتزامه بالدفاع عن

المؤسسات الثقافية الأهلية ودور القطاع الخاص

أولت الحكومة من خلال الإستراتيجية الوطنية للثقافة أهمية كبرى لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تمويل وإدارة الأنشطة الثقافية، وكذلك الاضطلاع بدور فاعل في الإنتاج الثقافي، باعتبارهما أساسيين لتنفيذ الإستراتيجية. واقترحت الإستراتيجية تحريك الآليات التشريعية والمالية لتحفيز الإبداع وتعزيز الشعور بملكية التراث من جانب المجتمع بوجه عام، كما دعت إلى تحديد ملائم لدور كل من الدولة والمجتمع المدني في مجالي الإدارة والتمويل. إن نهوض القطاع الخاص وتطوير قدراته مرهون بمساهمته الجادة لتنمية المجتمع في المجالات المختلفة، وأهمها تحقيق التنمية الثقافية وتشجيع العلماء والمثقفين والمبدعين، ودعم البحث العلمي خاصة في عصر التكنولوجيا وثورة الاتصالات بما تمثله من تطورات هائلة أساسها العلم والثقافة إلى جانب الاقتصاد. ويتعاظم دور القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الشراكة من أجل التنمية والتحديث، في وقت يتراجع فيه دور مؤسسات الدولة والقطاع العام اللذين أنيط بهما سابقاً تنمية المجالين العلمي والثقافي.

3-6:

وإذا كانت استثمارات القطاع الخاص في المشاريع الاقتصادية ضعيفة، فلن يتمكن من توجيه عنايته للاستثمار في الجانب الثقافي، خصوصاً وأن المؤسسات الثقافية الحكومية نفسها لا تستثمر بالقدر الكافي في هذا المجال،

الإنتاج الثقافي

حركة النشر وانتاج الكتاب

لا يزال الكتاب أهم وسائل نشر الثقافة وتمتية المعرفة في اليمن، إن لم يكن أهمها رغم مزاحمته من قبل العديد من المنافذ المعرفية والثقافية كالتلفزيون والانترنت والصحف والمجلات. غير أنه يصعب الوقوف على مستوى وحجم النشر في اليمن لعدم وجود بيبليوغرافيات للإصدارات اليمنية، حيث ما يزال الأمر بانتظار اضطلاع المؤسسات العلمية والثقافية بهذه المهمة. وتشير الإحصائيات الرسمية أن هناك 32 داراً للنشر في اليمن منها 18 داراً في أمانة العاصمة. ولا تفرق الإحصائيات بين المطبعة ودار النشر أو المكتبة التي تقوم بنشر الكتاب كجزء من عملية بيع الكتب. كما أن معظمها مطابع تجارية لا تهتم بنشر الإصدارات الثقافية.

1998	8-3:
-	-
	1998
228	245
189	17
39	
	3
	14

ويمكن تقدير مستوى النشر في اليمن من خلال إحصائيات الإيداع في دار الكتب بصنعاء، إذ لا يزيد عدد الكتب التي حصلت على رقم إيداع عن 1,405 كتاب فقط خلال الفترة 2000-2003. ورغم تنامي عدد الكتب المودعة خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا الرقم الضئيل يؤكد أن تأليف وطباعة الكتاب متدن جداً، خاصة وأن نسبة لا بأس بها من الكتب التي سجلت في الإيداع لم تطبع، حيث بلغت الكتب المصدرة خلال الفترة نفسها حوالي 890 فقط.

الوحدة اليمنية في كل الظروف، فضلاً عن تبني حرية الرأي والتعبير واحترام التنوع والتعدد وترسيخ القيم الديمقراطية في أنشطته وأنظمتها الداخلية. ويضم الاتحاد أكثر من 1,200 عضو يمثلون مختلف الاتجاهات الفكرية والإبداعية، وله 11 فرعاً في عشر محافظات، بالإضافة إلى مقره الرئيسي الذي كان في مدينة عدن منذ تأسيسه وانتقل إلى العاصمة صنعاء بعد إعادة تحقيق الوحدة. ويصدر الاتحاد مجلة "الحكمة" التي بدأت شهرية منذ عام 1973 ثم أصبحت فصلية. كما أصدر الاتحاد حوالي 200 كتاب، معظمها خلال الفترة 2000-2004، وتميز نشاطه في عام 2004 بمناسبة اختيار صنعاء عاصمة للثقافة العربية، في إصدار 33 كتاباً، بالإضافة إلى تنظيم الندوات والفعاليات المختلفة.

ويبرز من منظمات المجتمع المدني الثقافية كل من مؤسسة العفيف الثقافية التي تأسست في عام 1989 بمدينة صنعاء، ومؤسسة باكثرير للآداب والفنون التي تأسست في عام 1996. كما أنشئ العديد من المؤسسات والمراكز الثقافية التي تتبع الأحزاب السياسية أو الوزارات مثل معهد التوجيه والإرشاد، وبعضها الآخر مستقل مثل المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية ومركز دراسات المستقبل والتي تقوم بدور لا بأس به في نشر الثقافة الديمقراطية.

وعموماً، يمتد نشاط هذه المؤسسات إلى إصدار الكتب، وتنظيم الندوات والمعارض والأمسيات الأدبية والمحاضرات، ومنح الجوائز التشجيعية وتكريم المبدعين، وإنتاج البرامج التوعوية والتثقيفية حول القضايا المجتمعية، والتي هي في أغلبها محدودة وموسمية. وتتركز المنشآت الثقافية المحدودة العدد في المدن الرئيسية، وتكاد تنعدم في الريف الذي يتركز فيه غالبية السكان، مما يتطلب زيادة الإنفاق العام على المجال الثقافي والمعرفي وكذلك دعم الأنشطة والفعاليات الفردية والمؤسسية غير الحكومية، إذ لا تستطيع الحكومة بمفردها أن تقوم بهذا الدور.

تتركز المنشآت الثقافية المحدودة العدد في المدن الرئيسية وتنعدم في الريف

2-3:

239	2000
296	2001
434	2002
436	2003
1,405	

ومن حيث التصنيف، تأتي الكتب الأدبية في المرتبة الأولى بنسبة 41٪، يليها العلوم الإنسانية (18٪) والكتب الدينية (16٪)، وفي المرتبة الأخيرة العلوم الطبيعية والتطبيقية كالطب والزراعة والجيولوجيا.. الخ، والتي لا يزيد نصيبها عن 5٪ من إجمالي الإصدارات. وتقدر المساهمة الرسمية في إنتاج الكتاب بحوالي 8.5٪.

ويزداد المستوى سوءاً عند المقارنة بمعدل النشر العالمي للكتاب والذي يقدر بـ160 عنواناً لكل مليون نسمة. ولا يزيد هذا المعدل في اليمن في أحسن حالاته عن 2 لكل مليون نسمة والذي يعتبر ضئيلاً حتى مقارنة مع بلدان عربية مثل الجزائر 4.4، ومصر 8.2، والمغرب 13، ومع بلدان أجنبية مثل المكسيك 70.3. ويواجه إنتاج الكتاب في اليمن عقبات كثيرة مثل محدودية الطباعات والمبيعات بسبب قلة القراء، إذ يتراوح متوسط عدد النسخ التي تطبع من كل كتاب ما بين 2,000 إلى 3,000 نسخة، يباع منها 25٪ تقريباً. ويفضل القارئ اليمني، وفق تقييم الإقبال على الشراء أثناء معارض الكتب التي تقام في اليمن، الكتب التراثية والدينية، ثم الكتب السياسية، تليها كتب الطب والهندسة والكمبيوتر.

أما عن الدوريات الثقافية الحكومية، فتصدر وزارة الثقافة مجلتان هما "الثقافة" وهي شهرية ثقافية عامة و"الإكليل" التي تختص بالتراث والتاريخ اليمني. وتعماني الأولى من التعثر في الصدور وعدم الانتظام حيث توقفت أكثر من مرة خلال الأعوام 2000-2004، في حين لم يصدر من مجلة الإكليل خلال الفترة نفسها سوى 3 أعداد. كما لا تصدر وزارة الثقافة أية

مجلة للأطفال، وجل الدوريات محدودة التوزيع. وقد أكدت الحكومة في برنامجها الأخير على الاهتمام بطباعة الكتاب ونشره، وإصدار المجلات الثقافية والعناية بكتب ومجلات الأطفال، والاهتمام بالأدباء والمبدعين ورعايتهم. كما قدمت الإستراتيجية الوطنية للثقافة مجموعة من التوصيات لمعالجة التحديات التي يواجهها النشر ومنها:

- زيادة الموارد لصناعة الكتاب، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء دور الطباعة والنشر، وتوفير آلات الطباعة.
- رفع مستوى الوعي لدى المجتمع بأهمية القراءة والكتابة.
- إقامة حملات التوعية في المدارس لتشجيع الشباب وحثهم على القراءة.
- تحرير الكتابة ونشر الأدب اليمني في البلدان العربية.
- المحافظة على مجموعة كتب المكتبة الوطنية في عدن وإتمام مشروع المكتبة الوطنية بصنعاء.

أعمال الترجمة

تعتبر الترجمة إثراءً للوعي الإنساني، وتمكن من معرفة الآخرين وتوجهاتهم، وبالتالي تمثل أهم وسائل نقل المعرفة وتوسيع دائرة تداولها. وتشهد الترجمة في البلدان العربية حالة من الركود نتيجة غياب السياسات في هذا المجال، إذ تقدر الكتب المترجمة في السنوات الخمس الأخيرة بحوالي 4.4 كتاب لكل مليون نسمة في السنة، مقابل 519 كتاب لكل مليون نسمة في المجر. ويأتي اليمن في آخر قائمة الترجمة في الوطن العربي قبل الصومال وجيبوتي، حيث تعتمد الترجمة فيه على إسهامات فردية أو خدمات وقتية لبعض المؤسسات، لكنها لا تمثل توجهاً فاعلاً يسعى لخدمة الثقافة وتنمية المعرفة. وقد تمت ترجمة 12 كتاباً فقط خلال الفترة 2000-2003، نصحفها في مجال الأدب والنصف الآخر في العلوم الإنسانية. وينبغي على الأقل ترجمة الكتب والأبحاث والدراسات التي أجريت حول اليمن في المجالات المختلفة.

تمثل الترجمة إحدى وسائل نقل المعرفة

يصنف اليمن في آخر قائمة الترجمة في الوطن العربي

للثقافة بالجانب غير المادي من التراث وتخصيص عناصره بالتوصيات اللازمة لم يترجم في برنامج الحكومة بأية تدابير، خاصة أنه لا توجد مؤسسة أو جهاز عام يعنى به حصراً من خلال الجمع والتدوين والتوثيق سوى إدارة في وزارة الثقافة والسياحة.

3-10:

()

الآثار والمتاحف

تتولى كل من الهيئة العامة للآثار والمتاحف والهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية مسؤولية الاهتمام بالتراث المادي والحفاظ عليه، وتحظيان بدعم حكومي وتمويل خارجي. وتعتبر حماية التراث المادي أيسر نسبياً، ولكنه مع ذلك يظل مهدداً نتيجة الافتقار إلى العمل المنظم وقصور الوعي المجتمعي لإدراك القيمة الاقتصادية والثقافية لهذا التراث. وقد اشتملت الخطة الشاملة للثقافة سلسلة من التدابير والتوصيات لحماية الآثار وتأهيل الحفرون والقلاع التاريخية وتطوير المتاحف وتحسين مقتنياتها، بالإضافة إلى إنشاء متاحف إقليمية في عواصم المحافظات للمحافظة على التراث وتعزيز الدخل القومي من خلال تشييط العمل السياحي.

3-9:

2003

10

ويؤثر غياب مؤسسة متخصصة بالترجمة على الواقع الثقافي والمعرفي في اليمن، رغم أن برنامج الحكومة تضمن العناية بالترجمة وتشجيعها. كما لا يوجد ما يشير إلى الترجمة في الإستراتيجية الوطنية للثقافة، فضلاً عن غياب المشروع القومي للترجمة والذي يمكن أن يرفد الثقافة العربية واليمنية بعلم وفنون الآخرين ويرصد حركة العالم من حولنا. وفي الواقع، لا يمكن لأي بلد عربي بمفرده أن يقوم بمشروع ترجمة فاعل وحقيقي، مما يستلزم تنظيم الجهود على الصعيد العربي كله في إطار إستراتيجية عربية متكاملة وطموحة.

يؤثر غياب مؤسسة متخصصة بالترجمة ومشروع قومي للترجمة على الواقع الثقافي والمعرفي في اليمن وفي العالم العربي

التراث الثقافي

تشكلت الثقافة وتطورت عبر عملية تراكم تاريخي تبلور خلاله نسق السمات المشتركة التي تميز شخصية المجتمع وتحدد هويته وخصوصيته الحضارية عبر الأجيال. لذلك، تأتي أهمية حماية التراث والحفاظ عليه، خاصة وأن التراث الثقافي في اليمن يواجه تحديات كبيرة، منها تحديات داخلية تتمثل في الجهل بقيمته الثقافية والتنمية والذي يعرضه إلى الإهمال والتشويه والعبث وخاصة المواقع الأثرية التي تتعرض إلى التدمير والبناء أو التوسع الزراعي على أنقاضها. ورغم أن مرجعيات العمل الثقافي في اليمن تولي عنايتها بالتراث الثقافي من الناحية النظرية، فإنه لا يوجد تطبيقاً لها في الواقع العملي عبر مشاريع وإجراءات محددة وبالقدر اللازم. كما يتباين الاهتمام بالتراث المادي وغير المادي بشكل كبير، إذ أن اهتمام الإستراتيجية الوطنية

يعاني التراث الثقافي من الجهل بقيمته ويتعرض إلى الإهمال والتشويه والعبث

3-11:

" "

ويظهر الواقع جوانب قصور في الاهتمام بالآثار يجب تلافئها والعمل بالتوصيات التي وضعتها الإستراتيجية الثقافية ومنها:

- مسح وتصنيف الآثار الوطنية وتسجيل البيانات الخاصة بها في قاعدة معلومات، وذلك بالتعاون مع المجتمع الدولي.
- تأسيس المركز الوطني للتوثيق الأثري.
- إجراء التنقيب الأثري من قبل فرق وطنية.
- قيام البعثات الأجنبية للآثار بنشر اكتشافاتها واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها وفتحها للزوار بعد ترك مواقع التنقيب.
- وضع خطط إدارة المواقع بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية.
- تقديم المعلومات للسياح وتوفير المرشدين السياحيين.

وتتولى الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية مهمة الحفاظ على الموروث الثقافي للمدن التاريخية في اليمن. وتقوم بتنفيذ مشاريع ترميم الأبنية وتطوير البنية التحتية وتشجيع الأنشطة الثقافية والحرف التقليدية. وقد تأسست الهيئة على إثر الاهتمام العالمي بالمدن التاريخية في اليمن، حيث أطلقت حملتان دوليتان للمحافظة على مدينتي صنعاء وشبام (حضر موت) سنة 1984، وتم بدء العمل بهما من عام 1990 بهدف إعادة تأهيل المدينتين التاريخيتين. وبادرت الحكومة باتخاذ قرار

وتسعى الهيئة العامة للآثار والمتاحف إلى إبراز التراث الوطني من الآثار، ونشر الوعي في أوساط المجتمع اليمني من خلال برامج حماية الآثار وترميم وصيانة المواقع والمعالم التاريخية والقطع الأثرية. وقد قامت الهيئة مؤخراً بترميم متحف الطويلة في المحويت، ومتحف الحديد، ومتحف التراث الشعبي بأمانة العاصمة، ومبنى متحف العرضي في تعز، وبناء متحف جبل العود في إب ومتحف التراث في ثوبان (الحداء) بذمار، بالإضافة إلى تطوير مجمع المتحف الوطني في أمانة العاصمة.

ويتبع الهيئة 21 متحفاً موزعاً على المحافظات أهمها متحف صنعاء وعدن، وهما الوحيدان اللذان توجد فيهما أجنحة مخصصة للفنون والتقاليد الشعبية. وقد زار هذه المتاحف حوالي 122,579 يمني و3,775 غير يمني خلال عام 2003، بنسبة تقل كثيراً عن السنوات السابقة نتيجة الظروف التي أثرت سلباً على السياحة في اليمن. وتفتقر بعض المتاحف إلى جرد التحف والمقتنيات الموجودة فيها وتوفير وسائل الصيانة الملائمة والأمان.

3-3:

2003-2000

		/
15,106	108,868	2000
11,691	246,036	2001
5,613	338,916	2002
3,775	122,579	2003

ويعمل في التنقيب عن الآثار عدد من البعثات الأجنبية التي تعمل إما بصفة دائمة أو في مواسم محددة، وأخرى تعمل بصورة غير منتظمة لمرحلة واحدة فقط، إضافة إلى باحثين أفراد أو فرق بحثية تابعة لجامعات ومعاهد أجنبية ويتطلب تعزيز هذه الأعمال تشكيل فرق آثار وطنية تشارك البعثات الأجنبية في أعمالها.

3-13:

()
1986 1982
1993

2000

وينبغي على الهيئة تصنيف المدن التاريخية اليمنية، وجرّد المباني القائمة فيها والاستفادة من المبادرات القائمة للحفاظ على أصالتها مثل استكمال بقية الإصلاحات الأثرية في جبلة، وكذلك الأعمال المنتشرة في مدينة السباني وسمسرتها الشهيرة، وذي سفال، وجامع الجند، وفي يفرس وجامعها الكبير، فضلاً عن الأعمال في كل من تريم وذمار وبيت الفقيه ومدينة إب القديمة. ويجب التأكيد على أن الحفاظ على المدن التاريخية لا يقتصر على ترميمها والحفاظ على مبانيها وطابعها التقليدي، بل يشمل أيضاً إجراءات لإعادة تأهيلها بشكل متكامل، منها:

- توفير الحوافز لتشجيع الأهالي على البقاء في المدن التاريخية، وتقديم القروض الصغيرة لإعادة تأهيل المساكن التاريخية والحفاظ عليها.
- إيجاد وسائل إعادة إنعاش الأنشطة الاقتصادية فيها والحفاظ على العادات الاجتماعية والتقليدية، وتوفير الحوافز للصناعات الثقافية.
- التوعية بأهمية القيم الاقتصادية والسياحية لهذا التراث والقيام بحملات ترويج لاجتذاب السياحة.
- إشراك المجتمع المحلي في الإدارة والقيام بحملات التوعية من أجل مشاركة أفضل للمواطنين.
- تشجيع الاستثمار في صيانة المباني التاريخية وإشغالها بما لا يتعارض مع وظيفتها الثقافية.

باعتبار مدينة زبيد محمية يحظر البناء فيها، وقامت وزارة الثقافة بالتنسيق مع الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية بتشكيل لجنة إشرافية أعدت خطة لإنقاذ المدينة. ويتطلب تنفيذ الخطة جهوداً كبيرة تتجاوز الأعمال المحدودة التي تمت خلال الفترة 2001 إلى 2003 واقتصرت على ترميم ثلاثة من أبوابها ونوبة واحدة وأعمال صغيرة أخرى.

3-12:

85%

وقد وضعت الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية برنامجاً لإدارة التراث الثقافي الحضري، يحدد أنشطة متعددة تنفذ خلال أربع سنوات ابتداء من أغسطس 2001 بتمويل من الحكومتين اليمنية والهولندية وبعض المنظمات المانحة. ومع ذلك، يتضح استمرار الحاجة إلى توسيع الاهتمام بالمدن التاريخية المدرجة على لائحة اليونسكو للتراث العالمي، وكذلك المدن التاريخية الأخرى غير المدرجة. وأقامت الهيئة فرعاً لها في جبلة إضافة إلى فروعها في الثلاث المدن المعلنة في اللائحة وفرع عدن، وقامت برصف وتحسين شوارع جبلة. كما قامت خلال الفترة 2001 إلى 2004 بترميم قصر السلطان ورصف وإنارة الشارع الدائري وإنشاء شبكة الصرف الصحي ومركز العمارة.

**تقع على الحكومة
مسؤولية الحفاظ على
التراث الحضري للمدن
التاريخية**

تضم إدارة المخطوطات في صنعاء مجموعة من الرقائق القرآنية التي يرجع تاريخها إلى القرون الهجرية الثلاثة الأولى، وقوامها خمسة عشر ألف قطعة بينها أكثر من 100 مصحف مزخرف، إضافة إلى 10,315 مجلد مخطوط محفوظ بشكل جيد. ولا تفتح دار المخطوطات للزوار، كما أن مكتبة الأحقاف بترميم تضم حوالي ستة آلاف مجلد مخطوط والعديد من المكتبات الشخصية أو ما يسمى بالخزائن التي تحوي ثروة من المخطوطات. وقد أشارت الإستراتيجية الثقافية إلى ضرورة القيام بتحسين أساليب المحافظة على المخطوطات، وإعداد قاعدة بيانات متكاملة للمخطوطات، وتطوير مختبر صيانة وترميم وتجليد المخطوطات. غير أن الإستراتيجية لم تشمل إجراءات اقتناء المخطوطات، وتشجيع المواطنين على تسليم ما لديهم منها، فضلاً عن أهمية إنشاء دور جديدة للمخطوطات في بقية المحافظات أسوة بالمتاحف، لاسيما وأن المخطوطات تتعرض للتهريب إلى خارج اليمن وكذلك للحرق والإتلاف من قبل عناصر متطرفة لدوافع عقائدية. كما يتطلب الأمر مشروعاً وطنياً لتحقيق المخطوطات واستعادة المخطوطات اليمنية أو تصويرها من المكتبات العالمية وإعداد بيبليوغرافيا وطنية للمخطوطات.

الموسيقى والموروث الشعبي الشفهي

تشهد الموسيقى والغناء في اليمن تراجعاً كبيراً، كما تتخلف كثيراً قياساً بحالها في البلدان العربية الأخرى، بسبب موقف بعض الجماعات الإسلامية تجاهها، وضعف الاهتمام الرسمي بها. ويوجد 18 فرقة غنائية وموسيقية مصرح لها، أغلبها مغمورة، منها 4 فرق تختص بالأناشيد والموشحات الدينية. وتقدر الأنشطة الموسيقية والغنائية بحوالي 742 نشاط صرح لها خلال الفترة 2000 إلى 2003، انخفضت بالتدرج من 289 نشاط في عام 2000 إلى 100 نشاط في عام 2003، كما لا يزيد إنتاج هذه الفرق كلها عن 93 شريطاً تسجيلياً خلال الفترة نفسها.

وتتعرض الموسيقى التقليدية للخطر نتيجة الإنتاج والتسويق الواسع للموسيقى الحديثة وتراجع اهتمام المجتمع بالموسيقى الشعبية والتقليدية، فضلاً عن ضعف التشجيع الرسمي لها والمحافظة عليها. وقد تعرض التراث الموسيقي والفن اليمني إلى القرصنة من قبل فرق فنية وشركات تسجيل خارج اليمن. ورغم ضياع حقوق الملكية والاستفادة من التراث بشكل منظم ومدروس، فإن هذه الشركات تنبعت إلى قيمة التراث الموسيقي اليمني والتقبل العربي الواسع له، وقامت بتجديده وعرضه بقوالب معاصرة مع الاحتفاظ بأصالته من خلال استبدال الآلات الموسيقية التقليدية بآلات حديثة والتوسع في استخدام وسائل التقنيات الحديثة. ويمكن أن يكون التراث الموسيقي مجالاً لاستثمارات الحكومة والقطاع الخاص، والذي يتطلب اتخاذ الخطوات التالية:

- إنشاء جهاز مؤسسي يهتم بالتراث الموسيقي.
- جرد وتوثيق وتسجيل وتصنيف الموسيقى التقليدية.
- تطبيق قانون 1994 بشأن الملكية الفكرية، وحماية المنتجين الفنيين من القرصنة.
- تنظيم حملات إعلامية واسعة لنشر أوسع للموسيقى اليمنية، وإثبات هويتها.

ويعتبر الموروث الشعبي الشفهي من حكايات وأمثال وحكم وأشعار ولهجات شعبية جزءاً من نسيج المجتمع اليمني، ومجالاً واسعاً لإبراز التنوع الثقافي. غير أن هذا الموروث لا يحظى بالاهتمام الكافي ولا يتوفر مشروع وطني لجمعه وتدوينه ودراسته، باستثناء جهود فردية

تعرض الموسيقى التقليدية للخطر والاندثار والقرصنة

لا يتوفر مشروع وطني للحفاظ على الموروث الشعبي الشفهي

3-17:

(1928-1999)

" (1961) "

"(1970) " (1966) "

" (1972) "

"(1977) "

" (1977) "

" (1983) "

"(1991) "

1979

وينحصر الاهتمام الحكومي المتواضع في الحرف والصناعات اليدوية ضمن مشاريع المحافظة على المدن التاريخية خصوصاً في مدينة صنعاء. وقد أكدت الإستراتيجية الوطنية للثقافة اهتمامها بالحرف في جميع المناطق اليمنية، واقترحت تحسين ظروف الأسواق بالنسبة لمنتجات الحرف اليدوية من خلال خفض الضرائب والرسوم الجمركية على المواد الأولية وتوفير الحوافز لتطوير المنتجات الحرفية بما يتلاءم مع أذواق الزبائن. كما تبنت تصدير المنتجات الحرفية وتشجيع القطاع الخاص والحرفيين للاستثمار في هذا المجال وتأمين الأجهزة والمعدات اللازمة لزيادة الإنتاج وتحسينه. كما أولت الإستراتيجية أهمية لتنظيم حملات التوعية والتسويق والتغطية الإعلامية للمنتجات الحرفية.

الإنتاج الأدبي

يتصدر الإنتاج الأدبي قائمة الإصدارات الثقافية في اليمن بنسبة تقترب من النصف. ويغلب على حركة النشر الإنتاج الإبداعي للشعر والقصة والرواية، مقارنةً بالجانب النقدي الذي يسير ببطء ولا يوازي الحركة الإبداعية. ويأتي الشعر في مقدمة الإنتاج الأدبي بحوالي 36% من الإنتاج. ويتمتع الإنتاج الشعري بمستوى رفيع وتتعدد ألوانه بين القصيدة التقليدية شكلاً ومضموناً، والقصيدة التي تجمع بين الشكل الكلاسيكي والصورة الفنية والمضمون الحديث، وكذلك الشعر الحديث شكلاً ومضموناً، مع إنتاج محدود لقصيدة النثر خاصة في إنتاج الشعراء الشباب، والتي تتجلى فيها حداثة الكتابة الشعرية.

يضاهي الإنتاج الشعري في اليمن مثيله في البلدان العربية

ويضاهي الإنتاج الشعري في اليمن مثيله في البلدان العربية من حيث الكم والنوعية، وبلغ بعضه العالمية من خلال شعراء كبار أثروا الساحة العربية في هذا المجال وشكلوا المدرسة والمرجع لجيل الشباب من الشعراء والروائيين الذين مثلوا أكبر شريحة من المثقفين اليمنيين. وقد غلب الإنتاج الشعري في الوقت الراهن على بقية النتاج العلمي والثقافي.

أما القصة القصيرة، فقد ظهرت بواكيرها الأولى في أربعينيات القرن المنصرم بمضمون تقليدي وشكل فني تقريرى ضعيف لا يرقى إلى مستوى ومقومات البناء الفني للقصة الحديثة. ومع بداية الستينيات، حدثت نقلة نوعية للقصة في مضمونها ومستواها الفني، وازداد إنتاجها واتسع انتشارها في العقود التالية. وبرز كتاب كبار مثل محمد علي لقمان والطبيب أرسلان ومحمد عبد الولي، حتى أصبحت القصة القصيرة في اليمن تنافس الشعر إنتاجاً وانتشاراً.

أصبحت القصة القصيرة في اليمن تنافس الشعر إنتاجاً وانتشاراً

(1973-1941)

وشهدت القصة على يد جيل التسعينيات تطوراً فنياً
وقدمت تجارب جديدة رفيعة المستوى تواكب
الإنتاج العربي. أما بالنسبة للإنتاج الروائي اليمني،
فعمره قصير فضلاً عن محدوديته. ولا تزيد
الروايات اليمنية التي صدرت عن 35 رواية، أغلبها
في فترة التسعينيات من القرن الماضي.

المسرح والسينما

تعتبر السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات من القرن
الماضي مرحلة ازدهار النشاط المسرحي، انحسر
بعدها هذا النشاط ليقصر على مناسبات محدودة
أغلبها رسمية نتيجة ضعف دور المؤسسة العامة
للمسرح والسينما. وقد قدمت 24 مسرحية خلال
الفترة 2000 إلى 2003، مما يجعل المشهد العام
للمسرح بائساً، رغم وجود مخرجين وممثلين
مؤهلين تأهيلاً جيداً، خاصة بعد إغلاق المسرح
الوطني في كل من صنعاء وعدن.

**يغيب الإنتاج السينمائي
كلية في اليمن مع
انحسار النشاط
المسرحي**

1940

1971

.1987

وفي مجال السينما، يغيب الإنتاج السينمائي
كلية، بعد أن توفر إرثاً لا بأس به من الإنتاج
يقدر بحوالي 50 من الأفلام الوثائقية
والتسجيلية وقلم روائي واحد. كما يظهر تراجع
واضح في الإقبال على دور السينما وتقلص
عددها، إذ يتواجد 44 دار عرض تتركز في 11
عاصمة محافظة. وتكرر هذه الدور عرض
الأفلام القديمة، حيث لا يزيد استيراد الأفلام
عن 20 فلماً في السنة.

ولم تتمكن المؤسسة العامة للسينما والمسرح من
تتمية النشاط المسرحي والسينمائي نتيجة شح
الموارد المادية، والوضع غير المشجع للاستثمار
المسرحي والسينمائي الذي تأثر بانتشار
الفضائيات ووسائل الترفيه الأخرى، وانحسار
جمهور المسرح والسينما. كما لا تشجع فترات
تعاطي القات على الخروج للسينما أو المسرح،
إلى جانب هيمنة الثقافة التقليدية ووجود تيار
ديني يعادي فنون التمثيل السائدة حالياً. وقد
التزمت الحكومة في برنامجها بالاهتمام
بالمسرح والسينما وإقامة مهرجانات للفنون
والمسرح، إلا أن التدخلات التي تبنتها لا ترقى
إلى مستوى المعالجة الحقيقية للواقع الثقافي
العام، علاوة على تركيزها على المسرح
والمسلسلات التلفزيونية وإهمال السينما. وقد
تضمنت الإستراتيجية تنمية فنون الأداء من خلال
اعتماد رسوم دخول المسارح وتشجيع الفرق
المسرحية الحكومية والأهلية، وتنمية الإنتاج
التلفزيوني، وإقامة الحملات التوعوية والتغطيات
الإعلامية للشباب التي تهدف إلى تعزيز ارتياد
المسرح.

ويجب على السياسة الثقافية أن تأخذ بعين
الاعتبار تنشيط المسرح المدرسي والجامعي
لتعريف النشء بالمسرح وتنمية الذوق المسرحي
والكشف عن المواهب والقدرات للكتابة والأداء
لتشجيعها وتدريبها. كما ينبغي تحفيز القطاع
الخاص للاستثمار في هذه المجالات.

الفن التشكيلي

تعود نشأة الفن التشكيلي اليمني إلى خمسينيات القرن الماضي حين تشكلت في عدن وحضرموت جمعية للفنون من مجموعة هواة. وفي الستينيات، ظهر في شمال الوطن عدد من الرواد ومجموعة من هواة في الكلية الحربية، بالإضافة إلى جيل جديد من الفنانين الأكاديميين الذي برز في عقدي السبعينيات والثمانينيات في إطار المدارس الثلاث للإنتاج الفني التشكيلي (الواقعية، التعبيرية، والاتجاه الحداثي). وتعود هيمنة المدارس السابقة إلى ضعف التواصل مع التجارب الفنية العالمية من جهة ومتطلبات السوق الضيقة التي تعتمد على سياح يبحثون عن نمط معين. كما يعيق تطور الفن التشكيلي محدودية صالات العرض والأمية الفنية بسبب ضعف الاهتمام بمادة التربية الفنية في المنهج المدرسي والتي يمكن أن تساعد على تنمية المواهب وتنمية الذوق الفني.

الإنتاج الفكري في العلوم الاجتماعية والإنسانية

احتل الإنتاج الفكري في العلوم الاجتماعية والإنسانية المرتبة الثانية في الإصدارات الثقافية والعلمية خلال الفترة 2000 إلى 2003، نتيجة التوسع النسبي في الأبحاث والدراسات الاجتماعية والإنسانية مقابل محدوديتها في العلوم

الطبيعية والتطبيقية. ويعود هذا الوضع إلى انخفاض نسبة المتحقيين بالفروع العلمية في التعليم العالي إلى 0.1% مقابل 8.1% في الأردن و5% في الجزائر، ويبرر فارق إنتاج اليمن في العلوم التطبيقية المختلفة على هيئة كتب أو أبحاث باستثناء الرسائل العلمية. أما الأبحاث والكتب والمجلات الفلسفية، فتعد في آخر قائمة التأليف والبحث والنشر في اليمن، رغم وجود أقسام للفلسفة في جامعتي صنعاء وعدن تحتضن عدداً لا بأس به من أساتذة الفلسفة والمتخصصين. ويعود هذا الوضع إلى الموقف السلبي للمجتمع والمثقفين والسياسيين تجاه الفلسفة.

أدى الموقف السلبي للمجتمع والمثقفين والسياسيين تجاه الفلسفة إلى تراجع الإنتاج الفكري



